جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

عنوان البحث

(دور المصارف المتخصصة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة من 2005 – 2020)

بحث مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية و المصرفية

من قبل الطالبين

(رونق علاء حسين) و (ذو الفقار محمد هاتف)

بإشراف

الاستاذ الدكتور

(عبد الخالق دبي الجبوري)

الآيـة

بسم الله الرحمن الرحيم

((إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ (82) فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (83)))

صدق الله العلي العظيم

سورة يس : الآية ٨٢-٨٣

الاهداء

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة .....

الى نبي الرحمة ونور العالمين .

سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم .

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ..... ابي

الى من ركع العطاء امام قدميها ..... التي لا نرى الأمل الا في عينيها

امي الغالية ادامها الله لي .

الى اركان كياني ورياحين حياتي اخوتي واخواتي .

الى كل من علمني حرفا اصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي .....

الى كل من وقف بجانبي وازرني

اهدي جهدي المتواضع

الشكر والتقدير

أول مشكور هو الله عز وجل، وإلى كلّ من ساعدني لأُنجز هذا البحث العلمي الذي وضعت به خلاصة تعبي ومعرفتي ليكون بين يديّ أساتذتي وبالأخص الدكتور (عبد الخالق دبي الجبوري) على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع كما أن شكري موجه لإدارة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل . لهذا فإنّ ردّ الفضل لأهله هو أبسط ما يمكن أن أقدّمه في هذا المقام لأقول: شكرًا لكلّ من بذل جهدًا ولو صغيرًا معي ليخرج هذا البحث إلى النور، كما أقدّم عظيم امتناني لأبي وأمي فقد كان منهم الدعم والتشجيع والتقدير، وكانوا لي منارة تنير لي الطريق المعتمة لأصل إلى ما أُريد، وأشكر إخواني وأخواتي وزملائي الذين لم يبخلوا عليّ بأي شيء ولابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل .....

المحتويات

الآية.....2

الاهداء.....3

الشكر والتقدير.....4

المقدمة.....6

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للمصارف المتخصصة والتنمية الاقتصادية.....8

المبحث الثاني :- المبحث الثاني: واقع المصارف المتخصصة والتنمية الاقتصادية في التزامه للمدة من 2005 ل2020.....1

المبحث الثالث :- دور المصرف الزراعي في تنشيط التنمية الاقتصادية.....12

الخاتمة.....19

قائمة المصادر.....21

المقدمة

تعتبر المصارف المتخصصة إحدى الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أنشأت العديد من الدول العديد منها بهدف توفير المزيد من التمويل على المدى المتوسط والطويل، بما يخدم احتياجات التنمية محلياً وإقليمياً ودوليا . وتكمن أهميتها في عملية التنمية في ارتباطها المباشر بتمويل الاحتياجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية. اما التنمية الاقتصادية وهي تدابير متكاملة ومنسقة تهدف إلى صنع السياسات والمجموعات المشتركة، مما يساهم في تعزيز مستوى التنمية الاقتصادية بشكل خاص. كما يمكننا أن نشهد التطور الاقتصادي منذ البداية والجودة التي شهدها الاقتصاد. ويمكن أن تغطي هذه التدابير مجالات متعددة، بما في ذلك رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية وغيرها من الاتصالات المتنافسة، والاستدامة الاجتماعية والشاملة، والقراءة الذكية، بالإضافة إلى مجالات أخرى.

أهمية البحث :

للدراسة اهمية كبيرة باعتبارها من وسيلة لدراسة مدى فعالية البنوك المتخصصة في تحقيق التنمية الاقتصادية و معرفة التوجهات التي تسلكها البنوك لتفعيل التنمية الاقتصادية . يبلغ إجمالي عدد سكان العالم تقريبا 6.3 مليار نسمة طبقا لإحصائيات عام 2003 وأكثر من ثلاثة أرباعهم يعيشون في الدول النامية، بينما يعيش أقل من ربعهم في الدول المتقدمة، كما أن الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية يعملون في القطاع الزراعي، حيث يشكل ما نسبته 58% تقريبا من قوة العمل بهذا القطاع بالمقارنة بـ 5% من قوة العمل فقط يعملون في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة.

اشكالية البحث

تساهم المصارف بشكل كبير ومؤثر في الاقتصاد القومي فهي تعتبر المؤسسات المالية التي تقوم بدور كبير في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتحتل المؤسسات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة فهي أحد المؤسسات المؤثرة بشكل مباشر في

السياسة المالية والنقدية لأي بلد من خلال المعاملات المالية والنقدية وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي. تكمن مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الاتية :

لماذا تقوم المصارف المتخصصة بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين؟

لماذا مستوى الاستثمار لم يصل إلى المعدل المطلوب رغم توفر موارد مهمة في هذا القطاع؟

أهداف البحث

إيجاز أهداف البحث بما يلي:

1 – تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الأخذة بالنمو، بل هي أهم الأهداف، وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما فقرها وانخفاض مستوى المعيشة فيها.

2 – المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في هذه الأيام المختلفة بفضل الابتكار وقرارات التخطيط والتخطيط والتنظيم .

3– الهدف الى الوصول الى رأس المال اللازم لتنمية حقيقية في القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة، وذلك لمحدودية حجم رؤوس الأموال المؤثرة في تحقيق تنمية زراعية حقيقية من قبل القطاع الخاص.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للمصارف المتخصصة والتنمية الاقتصادية

اولا :- المصارف المتخصصة

تعتبر المصارف المتخصصة إحدى الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أنشأت العديد من الدول العديد منها بهدف توفير المزيد من التمويل على المدى المتوسط والطويل، بما يخدم احتياجات التنمية محلياً وإقليمياً ودوليا[1]. وتكمن أهميتها في عملية التنمية في ارتباطها المباشر بتمويل الاحتياجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية.

أشكال المصارف المتخصصة

أ- المصارف الصناعية:

هي مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الصناعي من خلال منح قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل للمشاريع الصناعية القائمة، بالإضافة إلى المساهمة في إنشاء وإنشاء المشاريع الصناعية الجديدة وإجراء دراسات الجدوى الخاصة بها[2]. وبذلك تنحصر مهام المصارف الصناعية في: تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشاريع الصناعية، بما في ذلك ما يترتب عليها. من مواد أولية وأجور وغيرها.

ب. المصارف الزراعية

هي المصارف المتخصصة في تمويل النشاط الزراعي بمختلف أشكاله من خلال منح القروض والسلفيات النقدية والعينية سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل[3]. وتمتد مهامها لتشمل: تمويل العمليات الجارية للمشاريع الزراعية القائمة من خلال منح سلف نقدية وعينية للمزارعين لتحمل الأعباء وتهيئة الأرض للزراعة والتسميد والحصاد وتربية الماشية. الدواجن والمناحل وغيرها. تمويل العمليات الرأسمالية للمشاريع الزراعية التي تعمل على زيادة

[1] إسماعيل علي عباس وهاني عبد الأمير الفيلي، محاسبة المصارف ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2011.
[2] اديب قاسم، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة، 2010 .
[3] حربي محمد عريقات سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية - مدخل حديث الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012 .

طاقتها الإنتاجية من خلال إضافة مساحات جديدة أو شراء آلات زراعية جديدة أو إنشاء مناحل أو خطوط إنتاج وتسمين الدواجن والحيوانات.

ج. المصارف العقارية:

هو نوع من المصارف المتخصصة في أنشطة التمويل العقاري، عادة عن طريق منح ائتمان طويل الأجل للمستثمرين في مجالات الأراضي والعقارات. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمتد ليشمل دخول المصارف كمستثمرين في عمليات البناء والتشييد، على اعتبار أن ذلك قد يكون له عائد اقتصادي واجتماعي[1].

د. بنوك الاستيراد والتصدير

هي المصارف المتخصصة في تمويل التجارة الخارجية، أي تمويل عمليات الاستيراد والتصدير. وتمنح تسهيلات ائتمانية لتمويل عمليات التصدير، حيث تساعد المصانع على إنتاج السلع المعدة للتصدير. كما يقومون بإقراض المستوردين لتمويل وارداتهم من السلع، وتسهيل عمليات الاستيراد من خلال فتح الاعتمادات المستندية وقبول الكمبيالات المسحوبة على المستوردين.

المبادئ الأساسية لمنح القروض يعتمد منح القروض في المصارف على ثلاثة مبادئ أساسية: الضمان. • السيولة. . الربحية.

أولاً: الضمان: وذلك بتحقيق الضمان للقرض إذا تم منحه لعميل لديه أهلية الاقتراض، وسمعته الطيبة، وخبرته الكافية، ومركزه المالي المناسب لتلبية حاجة تتعلق بنشاطه وتحقيق زيادة أو مبيعات. بما يوفر للمقترض إيرادات تمكنه من سداد القرض وفوائده في تاريخ استحقاقه[2].

ثانياً: السيولة: سيولة القرض تعني إمكانية تحويله إلى نقد. وتظهر أهمية السيولة بشكل خاص بالنسبة لقروض المصارف التجارية التي تعتمد في منحها على الودائع قصيرة الأجل

[1] حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر) الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2008.

[2] خالد عبد الله براك، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي ، مصر 2010 .

ثالثاً: الربحية: تعتبر القروض من أهم مصادر الإيرادات في المصارف، ولذلك من المهم معرفة العائد الذي يحققه البنك من القرض بعد تغطية تكلفة الأموال التي يقرضها ومصاريفه العمومية والإدارية المختلفة.

خصائص المصارف المتخصصة: تتميز المصارف المتخصصة بعدة خصائص تنفرد بها وتميزها عن غيرها من المصارف، من خلال تخصصها المحدد، واعتمادها على مواردها الذاتية، ومنح الائتمان طويل الأجل، بالإضافة إلى خصائص أخرى، يمكن من خلالها يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: التخصص النوعي: ما يميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف هو تخصصها المحدد، حيث تتعامل مع نوع معين من النشاط الاقتصادي، وهذا يعكس سبب تسميتها بالمتخصصة.

ثانيا : الاعتماد على الموارد الذاتية: أنا شخصياً أعتمد على مواردها الذاتية في خلق الائتمان، إذ تعتمد على رأسمالها الأساسي واحتياطاتها وتخصصاتها، بالإضافة إلى بعض الموارد الأخرى، مثل الاقتراض من البنك المركزي والحكومة، فضلاً عن الاعتماد على الموارد الذاتية.

ثالثاً: الائتمان لأجل: هو أن يوفر لك التمويل اللازم في قروض طويلة الأجل تحتاج إلى مشاريع ولغرض التنمية الاقتصادية، على عكس التمويل، لأن التمويل يكون بالائتمان وعلى المدى المتوسط ولا يكون الائتمان إلا في حدود ضيقة، ولذلك يعتبر هذا السبب الرئيسي لظهور الأشياء غير المناسبة[1].

الرابعة: لا تحصل على الودائع إطلاقاً، فهي كيان أصيل مرتبط بنشاط خاص برأسماله، أي أنها لا تملك القدرة على التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها المالية.

ثانياً: مفاهيم التنمية الاقتصادية

وهي تدابير متكاملة ومنسقة تهدف إلى صنع السياسات والمجموعات المشتركة، مما يساهم في تعزيز مستوى التنمية الاقتصادية بشكل خاص. كما يمكننا أن نشهد التطور الاقتصادي منذ

[1] علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة المصارف دار البداية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى 2009.

البداية والجودة التي شهدها الاقتصاد. ويمكن أن تغطي هذه التدابير مجالات متعددة، بما في ذلك رأس المال البشري، والبنية التحتية الأساسية وغيرها من الاتصالات المتنافسة، والاستدامة الاجتماعية والشاملة، والقراءة الذكية، بالإضافة إلى مجالات أخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن التنمية الاقتصادية.

نظريات التنمية الاقتصادية:-

ظهرت العديد من النظريات في الأدبيات الاقتصادية التي تشرح التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، كما تناولت قضايا التنمية الاقتصادية في الدول والمناطق المتخلفة. شغل موضوع رأس المال وتراكمه اهتمام الكثير من الاقتصاديين خلال السنوات الماضية، وذلك لأهميته في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

1-نظريات التغيير الهيكلي وأنماط التطوير:

وارتكزت هذه النظرية على الآلية التي يمكن من خلالها لاقتصادات الدول المتخلفة أن تحول هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية على مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتطورا. استخدمت هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي الحديث، نظرية الأسعار وتوزيع الموارد، وكذلك القياس الاقتصادي لوصف الكيفية التي تمت من خلالها عملية التحويل.

2-نظرية مراحل النمو لـ دبليو دبليو روستو:

اعتمد روستو في تحليله لعملية التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم على فكرة المراحل، مسلطاً الضوء عليها كوحدة قائمة بذاتها[1]. وأكدوا أن تحقيق التنمية يعتمد على تحرك الاقتصاد في طريق شاق، ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى مستويات النمو الاقتصادي.

3-نظرية التبعية: تعتبر هذه النظرية امتداداً للفكر الماركسي الجديد (الكلاسيكية الجديدة). وترى هذه النظريات والنماذج أن الدول النامية تعيش حالة من الركود السياسي والمؤسسي والاقتصادي محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقة الهيمنة مع دول المركز (الدول المتقدمة).

[1] د. هيثم كريم البدري ، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، بغداد، 2006 .

أهمية التنمية

يبلغ إجمالي عدد سكان العالم تقريبا 6.3 مليار نسمة طبقا لإحصائيات عام 2003 وأكثر من ثلاثة أرباعهم يعيشون في الدول النامية، بينما يعيش أقل من ربعهم في الدول المتقدمة، كما أن الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية يعملون في القطاع الزراعي، حيث يشكل ما نسبته 58% تقريبا من قوة العمل بهذا القطاع بالمقارنة بـ 5% من قوة العمل فقط يعملون في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة[1].

أهداف التنمية الاقتصادية:

١. زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الأخذة بالنمو، بل هي أهم الأهداف، وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما فقرها وانخفاض مستوى المعيشة فيها، وليس هناك من سبيل للقضاء على هذا الفقر والانخفاض في مستوى المعيشة وتفادي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي[2].

2. رفع المستوى المعيشي

ان تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في البلدان الأخذة بالنمو اقتصاديا، أي أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها.

3. التوسيع في تنويع قواعد الإنتاج:

إن التوسع في تنويع قواعد الإنتاج هو أحد الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاقتصادية، لأن التنمية الاقتصادية لا تفتقر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية.

[1] كنت كاتزمان، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ط١، ٢٠٠٨.
[2] د. هيثم كريم صيوان أزمة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الملامح والاتفاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد (15) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين 2009 .

ثالثا : علاقة المصارف المتخصصة بالتنمية الاقتصادية

تساهم المصارف بشكل كبير ومؤثر في الاقتصاد القومي فهي تعتبر المؤسسات المالية التي تقوم بدور كبير في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتحتل المؤسسات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة فهي أحد المؤسسات المؤثرة بشكل مباشر في السياسة المالية والنقدية لأي بلد من خلال المعاملات المالية والنقدية وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي. وكذلك تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين فهي بذلك تقوم باقتراض الأموال من المقرضين كحسابات جارية وودائع مقابل فائدة وإعطاؤها للمستثمرين أما بشكل قروض أو من خلال المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية أن هيكل الجهاز المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة أنواع من المصارف أضافة إلى البنك المركزي الع ارقي وهي مصارف القطاع العام والقطاع الخاص والمصارف الأجنبية [1]. فالقطاع العام يتكون من سبعة مصارف والقطاع الخاص يتكون من ثلاثون مصرف وثلاثة عشر مصرف أجنبي كما أن هناك ثمانية مصارف إسلامية تعود ملكيتها القطاع الخاص إن المصارف الخاصة لها دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية لأن نشاطها الرئيسي هو التمويل بينما ومعاملات الدوائر الحكومية ورواتب المتقاعدين ... الخ. بينما نشاط المصارف الخاصة هو جذب الودائع واستخدامها في تمويل المشاريع الاستثمارية أضافة إلى التسهيلات الائتمانية، يعتبر القطاع المصرفي اليوم دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوي دعائم اي دولة ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة، خاصة اذا استطاع هذا القطاع أن يساهم في ضبط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات[2]. ان للمصارف والاستثمار علاقة متلازمة ووثيقة لصنع عملية النمو والتنمية على أساس مستدام، خصوصاً وان القطاع المصرفي يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في جميع دول العالم ، وان المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق العالمية والعربية

[1] معتز الدوري ، هل يشهد قطاع السياحة العراقي انتعاشا حقيقياً، نشرة مال وأعمال، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد (1) 2005 .

[2] د. رسول عبد جاسم ، الخصخصة ومهمات التكيف الاقتصادي في العراق، مركز العراق للأبحاث، 2005 .

أمام حركة التجارة والاستثمار والعمليات المصرفية بكل يسر وفعالية لأن التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الاقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي الحقيقي. كما وان العالم وخاصة العربي منها بحاجة الى مواصلة الجهود الرسمية والخاصة من أجل تحديث وتطوير القوانين والأطر العلمية، والآليات على الصعد الاقتصادية والمالية والمصرفية بحيث تجاري متطلبات العصر دائما حسب خصوصيات البيئة العربية، خصوصا وان تمويل الاستثمار المباشر في المنطقة قد يتضرر مع تقليص مستثمري القطاع الخاص الانفاق بسبب الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط المعتمدة على النفط. ان من مستلزمات التنمية الاقتصادية هي عملية خلق الاطار العام للتنمية[1] . بما أن عملية التنمية هي عملية نقل المجتمع من حالة تخلف يصبح فيها الاقتصاد القومي قادر على الانطلاق نحو التقدم والنمو . أي أن عملية التنمية الاقتصادية هي مرحلة سابقة لعملية النمو الاقتصادي فمن الطبيعي أن عملية التنمية ستواجه نظم و انماط ستعرقل جهود التنمية التي تتطلب الاسراع بالنمو الاقتصادي – فإن ذلك يتطلب تغيير الظروف أو تطوير الظروف المادية والمعنوية للانتاج وتهيئة الاطار الاجتماعي الملائم لعملية التنمية الاقتصادية والتهيئة متمثلة بعملية تطوير القيم والمفاهيم بما يتناسب مع النمو الاقتصادي . فان القصد بتهيئة الإطار الاجتماعي الملائم لعملية التنمية أي احداث تطورات في المجتمع مثل التطور في نظام التعليم وذلك لان احتياجات التنمية لها علاقة بمخرجات التعليم . أي أن خلق الاطار العام للتنمية تستكمل جوانبه بأن الهياكل الأساسية اللازمة لقيام المشروعات بالإنتاج وكذلك تتطلب التنمية إلى إدارة كفوة مخلصة حريصة على اداء دورها ومؤمنة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها [2].

[1] ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2013.
[2] حيدر الفريجي ، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد ٢٣٢٦، ٢٠٠٨.

المبحث الثاني :- المبحث الثاني: واقع المصارف المتخصصة والتنمية الاقتصادية و الزراعية في التزامه للمدة من 2005 ل2020

المصرف الزراعي التعاوني

إن الاستثمار في القطاع الزراعي الخاص محفوف بالمخاطر لأنه يتأثر بشكل مباشر بظروف استهلاكية صغيرة أخرى لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها. ولذلك فإن رأس المال الخاص يتردد كثيراً في مثل هذا الاستثمار، ويمتنع عن التأثر في توجيه استيراد وتصدير السلع الزراعية لأهميتها لكثير من الناس. ولدينا رأس مال محدود في هذا القطاع، لذلك وجدت العديد من الدول نفسها مضطرة إلى خلق قروض زراعية متخصصة من شأنها أن تكون مصدرا أساسيا للقطاع الخاص لتشجيعه على إقامة المشاريع الزراعية اللازمة لأغراض التنمية الزراعية[1]. وقد بدأت هذه التكنولوجيا التطور التكنولوجي للنشاط الزراعي، حيث قدمت قروضا قصيرة الأجل، مما مكن من إنشاء قروض سريعة، وقروض تنفيذ متوسطة الأجل، قادرة على القيام بالأعمال التجارية، وقروض تنفيذ طويلة الأجل، وشراء الأعمال، وصلاحية، وبناء السدود. . وفي العراق، تأسس المصرف الصناعي الزراعي عام 1935. وكان المصنع العراقي يلجأ إلى المرابين الذين فرضوا عليه شروطاً قاسية، فاضطر إلى قبولها. ولذلك لم يقم البنك الزراعي بتسويتها للمقرضين نتيجة تراكم الديون على المساهمين الزراعيين الذين عجزوا جزئياً عن السداد، ولهذا السبب اضطرت الحكومة لمساعدتهم من قبل وزارة المالية، و يضطر جزء كبير من صغار المزارعين إلى بيع منتجاتهم للمتاجرة بشكل عاجل (على الأخضر) بسعر زهيد لا يكاد يغطي تكاليف الإنتاج[2]. إما أن يمنحهم مالك بالغ سلفاً مباشرة من خزينة الدولة، أو من خلال اتفاق مع من تتعهد بأنها مسؤولة عن السلف التي تضمنها الحكومة، دون الالتزام بضمان خاص، فلا يوجد ما يجبر هؤلاء السلف. قرروا إذا لم تطالبهم الحكومة بجدية لأن لدينا التزامًا، لأنهم لم يشطبوا الحكومة،

[1] معتز الدوري ، هل يشهد قطاع السياحة العراقي انتعاشا حقيقياً، نشرة مال وأعمال، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد (1) 2005 .

[2] د. رسول عبد جاسم ، الخصخصة ومهمات التكيف الاقتصادي في العراق، مركز العراق للأبحاث، 2005 .

فقرروا أن يفعلوا ذلك من الرجل. ولهذا وجدت الحكومة أن هناك أربع مجموعات كبيرة تتولى مهمة تنفيذ عملية الائتمان وتخليص المزارعين من صغار المقرضين الذين استولوا على الجزء الأكبر من ممتلكاتهم. لذلك، في عام 1935، أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (51) لسنة 1935، الذي أنشأت بموجبه البنك الزراعي ليقوم... ويشمل ذلك الالتزامات الزراعية والزراعية. بدأ البنك عملياته لأول مرة في أبريل 1936، وعندما بدأت الحكومة في تطبيق قانون اتفاقية حقوق الفوائد عام 1940، أصبحت الحاجة ملحة لإنشاء بنك زراعي مستقل، فتم فصل البنك عن المنشأة، وتم إنشاء البنك الزراعي. ولم يبدأ البنك عمله بشكل مستقل حتى عام 1946. وتباينت أهداف البنك التعاوني الزراعي من فترة إلى أخرى، لكن أهدافه العامة كانت المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في هذه الأيام المختلفة بفضل الابتكار وقرارات التخطيط والتخطيط والتنظيم[1]. ويلات الزراعة بشكل عام، بشكل عام، بشكل خاص، وذلك من خلال اختراع ما لديها من خلال ممارسة وظائف استثمارية تساعد في الإنتاج وتساهم في العمليات. الإنتاج، والاستثمار الضخم في مشاريع اقتصادية شابة أخرى، وهذه التغيرات تشهد تغيراً بين الحين والآخر حسب الفترة الزمنية والوضع السياسي، والأهم. وتمثلت أنشطة البنك التعاوني الزراعي فيما يلي:

أ- تمنح تسهيلات للعملاء بما في ذلك القروض والسحب على المكشوف والخصومات والمشتريات والائتمان بكافة أنواعه بشكل عام، إلا أنها تساهم في تنمية التنمية الاقتصادية والتمويل الزراعي بشكل خاص[2].

ب – أوافق على الودائع في بنك الادخار المعتمد، والودائع الثابتة، والتحويلات المشتراة بالعملة المحلية والأجنبية، وجميعها جاهزة للاستخدام في مجالات التنمية، وفي الأنشطة الأخرى التي يحددها قانون البنك التعاوني الزراعي. ومن أهم جمال الأنشطة التي يمارسها البنك التعاوني الزراعي الداخلي الحساب التالي، حساب التوفير، الودائع الثابتة، الحوالات المباعة، الحوالات المباعة، الحوالات المسحية الصغيرة على البنك، الاستثمار في الشركات والبنوك، الكمبيالات

[1] ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2013.
[2] حيدر الفريجي ، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد ٢٣٢٦، ٢٠٠٨.

على المستخدم من صكوك مصدقة وتسهيلات ائتمانية وغيرها)، وبذلك نجد أن هناك حلولاً في متناول اليد جاء البنك الزراعي التعاوني ليحددها، إذ تضاعفت الأغراض ولم تعد ضرورية للتمويل الزراعي في العراق. وطبيعة المشاريع الزراعية ونسبة المساهمين في القطاع الزراعي، حيث يعتمد النائب العام بشكل رئيسي في تمويل المشاريع الرئيسية المتعلقة بالأموال المخصصة للاستثمار في الموازنة العامة ضمن التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي من خلال القطاع الزراعي وزارات مثل وزارة الزراعة و وزارة الموارد المائية[1] .

التحديات التي واجهت الاستثمار الزراعي في العراق بعد عام 2003

رغم توفر موارد مهمة في هذا القطاع إلا أن مستوى الاستثمار لم يصل إلى المعدل المطلوب، وذلك لوجود ضعف في وسائل جذب الاستثمار ومجموعة من المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين، أهمها:

أ- معوقات إجرائية وإدارية: وتعني تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وطول المدة التي تستغرقها عملية منح اجازة الاستثمار. ونجد أن هناك العديد من الجهات التي تحتاج إلى مراجعة مثل وزارات الزراعة والبلديات والصحة والنفط والبيئة وكذلك هيئة الاستثمار المحلية وغيرها.

ب-بعض الإدارات لا تتعاون مع المستثمر ولا تقدم التسهيلات اللازمة مما يؤثر بشكل واضح على منح التراخيص وممارسة العمل مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين. ويجوز تجاوز المدة القانونية اللازمة لرد الجهة القطاعية المختصة لإبداء الرأي بشأن إقامة المشاريع[2]. تم تفعيل المدة المحددة في نص المادة (20) ثانياً من قانون الاستثمار. 15 يوماً وهناك تأخير من قبل الجهات المعنية في تزويد الهيئة الوطنية للاستثمار بقائمة الفرص الاستثمارية المتاحة لها. ورغم المعوقات الاقتصادية إلا أن هناك دور للسياسات الاقتصادية ودرجة الاستقرار الاقتصادي في تحفيز الاستثمار. ويجب أن يكون هناك

[1] العبادي ، احمد المختار في تاريخ العباسي والفاطمي ، بيروت ، 1979 م ، ص 26.
[2] أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الأصطخري، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال ،ص43.

توازن بين حجم المخاطر والمناخ الاستثماري المتاح والذي يعد من أهم المحددات. الاقتصادية هي:

1. محددات الإنتاجية: مدى توفر مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشاريع الخاصة مثل الأعلاف والأسمدة والمبيدات.

2. تشمل محددات التسويق طبيعة الأسواق المحلية وأسواق التصدير وما يتعلق بالتجارة الخارجية بما في ذلك حماية المنتج المحلي.

3. محددات التمويل وهي من أهم المحددات وخاصة فيما يتعلق بالأموال المخصصة للمشاريع الكبيرة مثل استصلاح الأراضي وبناء الترع والمساكن الإيرواني. تشمل العوائق الإعلامية والترويجية معلومات حول الفرص الاستثمارية المتاحة. ويجب أن تكون هناك خريطة استثمارية تتضمن كافة الفرص الاستثمارية وكذلك المزايا المقدمة للمستثمر الزراعي لتشجيعه على الاستثمار[1].

ج- الاستقرار السياسي والأمني. ويعد الاستقرار السياسي وشكل النظام السياسي من العوامل المهمة في جذب المستثمرين. وشهد الوضع السياسي والأمني تدهوراً واضحاً بعد عام 2003، وكان له أثر كبير في عرقلة المشاريع الاستثمارية في كافة القطاعات بما فيها القطاع الزراعي. استمرار عدم الاستقرار، وخاصة الوضع الأمني، وما حدث بعد منتصف عام 2014، سيطر الإرهاب على بعض المناطق المهمة في العراق، مما أدى إلى تعطيل المشاريع، وتدمير المشاريع القائمة، وانهيار بنيتها التحتية[2].

السلف المصرفية

تعرف السلف المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم من خلالها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بدفع تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة. أو بالتقسيط في مواعيد محددة،

[1] أبو حمد، رضا صاحب، وقدوري، فائق مشعل (٢٠٠٥) إدارة المصارف العراق الموصل دار ابن الأثير للطباعة والنشر.
[2] أبو شاور، منير إسماعيل، ومساعده، أمجد عبد المهدي (٢٠١١) النقود والبنوك (١) الأردن، عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

وتدعم هذه العملية تقديم مجموعة من الضمانات. مما يضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن الدفع دون أي خسارة. وهذا المعنى يشمل ما يسمى التسهيلات الائتمانية، وفيه مفهوم الائتمان أو السلف، بحيث يمكن أن يكفي أحد تلك المعاني للدلالة على معنى السلف المصرفية.

2- الائتمان البنكي هو عملية يوافق بموجبها البنك، مقابل فائدة أو عمولة محددة أو محددة، على منح عميل (فرد) أو شركة تجارية، بناء على طلبه، سواء مباشرة أو بعد مدة معينة، تسهيلات في شكل تسهيلات على شكل تسهيلات. نقداً أو بأي شكل آخر وذلك لتغطية عجز السيولة حتى يتمكن من الاستمرار في نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية[1].

وظائف السلف المصرفية :

1. وظيفة تمويل الإنتاج: إن الاحتياجات الاستثمارية الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الحديث تتطلب توفير قدر هائل من رأس المال، وبما أنه كان من المستحيل على جميع المنتجين توفير احتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة، فقد لجأوا إلى البنوك ومختلف أنواع التمويل. وأصبحت المؤسسات المالية بهدف الحصول على السلف أمرا طبيعيا وضروريا للتمويل. عمليات الإنتاج والاستثمار المختلفة.

2. وظيفة تمويل الاستهلاك: المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك هو حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية عن طريق دفع ثمنها مقدماً، إذ قد لا يتمكن الأفراد من توفير الكمية المطلوبة من السلع الاستهلاكية المشتراة باستخدام دخلهم الحالي، لذلك ويمكنهم الحصول على هذه السلع من خلال القروض التي تقدمها لهم الجهات المختلفة[2] .

3. وظيفة تسوية الصفقات: إن وظيفة السلف التي تؤدي وظيفة تصفية الصفقات ومقاصة الديون تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقود، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع. وبالإضافة إلى الأهمية النسبية لأموال الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقود، فإن استخدام السلف يستخدم على نطاق واسع في تسوية عمليات التبادل وإبراء الديون بين الأطراف المختلفة على شكل تسهيلات ائتمانية تمنحها البنوك إلى وتعد عملائها،

[1] البديري حسين جميل (٢٠٠٣) البنوك مدخل إداري ومحاسبي (1) الأردن عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
[2] الجنابي، هيل عجمي (٢٠٠٥) إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية (1) الأردن دار المسار للنشر والتوزيع.

كالحسابات الجارية المدينة والسحب على المكشوف، من أهم الوظائف الحيوية للتقدم في زيادة حجم البورصات وتسوياتها.

السنة	التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي	قيمة القروض	النسبة
2005	1633233.043	248138	15.3
2006	2310672.364	545267	23.6
2007	2354542.270	852502	36.2
2008	2440258.384	849689	34.8
2009	9100.62.890	60674	6.7
2010	477181.000	86276	18.1
2011	174832.240	_____	_____
2012	36.744	1012	12.4
2013	52.259	0	_____
2014	121.009	3357	1.3
2015	182.817	2196	2.5
2016	204.483	2742	12.6
2017	246.332	8295	2.9
2018	456.876	4564	13.5
2019	576.654	8754	16.5
2020	654.328	9654	18.3

القروض

تعتبر القروض أحد أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، حيث تمثل الجزء الأكبر من الأصول، ويمثل العائد الناتج عنها الجزء الأكبر من الإيرادات[1]. ولذلك، يصبح من المنطقي أن يولي

[1] الجنابي، هيل عجمي، وارسلان، رمزي ياسين (٢٠٠٩) النقود والمصارف : النظرية النقدية (ط)، الأردن، عمان: دار وائل للتوزيع والتوزيع.

مسؤولو البنك اهتماماً خاصاً لهذا النوع من الأصول من خلال وضع الإجراءات التي يجب أن يمر بها القرض، وكذلك المعايير. وعلى أساسه يتم منح هذا القرض، وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقهما، وحتى يمكن اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل حدوثها فعلياً.

إجراءات منح القرض

1 الفحص المبدئي لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى ملاءمته الأولية بما يتوافق مع سياسة البنك الإقراضية، خاصة من حيث الغرض من القرض ومدة الاستحقاق وطريقة السداد. إن الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع مسؤولي البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بحالة أصوله وظروف تشغيله، لها أهمية كبيرة في الفحص الأولي لطلب القرض. وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب، أو الانسحاب منه. شرح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معالجة طلبه[1].

2 التحليل الائتماني للقروض

ويتضمن جمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة، لمعرفة القدرات الائتمانية السابقة للعميل لدى البنك، وملاءمة رأس المال من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة[2].

3 التفاوض مع المقترض:

بعد إجراء تحليل متكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب، بناءً على المعلومات التي تم جمعها، وكذلك التحليل المالي للبيانات المالية للعميل، بحيث يتم تحديد مبلغ القرض، والغرض الذي سيتم استخدامه من أجله، ويمكن تحديد كيفية صرفها وطريقة السداد ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة. وبعد كل ذلك يتم

[1] الحيالي، وليد ناجي (٢٠٠٤) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل (١). الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
[2] الدسوقي، إيهاب (٢٠٠٩) النقود والبنوك والبورصة (٢) مصر القاهرة: دار النهضة العربية.

الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل بما يحقق مصلحة كل منهما.

4 اتخاذ القرار

وتنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للعقد، أو عدم قبوله لشرط البنك. في حال قبول العقد، قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي تتضمن عادة بيانات أساسية عن المنشأة طالبة القرض، ومعلومات عن مديونيتها للجهاز المصرفي، ووصف القرض وفوائده. الغرض، الضمانات المقدمة، مصادر وطريقة السداد، ملخص الميزانية للسنوات الثلاث الأخيرة، التعليق عليها، مؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات المتعلقة بالقرض. وبناء على هذه المذكرة تتم الموافقة على منح القرض من قبل سلطة الائتمان المختصة[1].

٥.صرف القرض

للبدء في استخدام القرض، يجب على المقترض التوقيع على اتفاقية القرض، وتقديم الضمانات المطلوبة، والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية القرض.

6 متابعة القرض والمقترض

الهدف من هذه المتابعة هو التأكد من حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة. كما قد تكشف المتابعة عن بعض تصرفات المقترض التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها حفاظاً على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى[2].

7 تحصيل القروض

سيقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه إذا لم يتم استيفاء أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

[1] الزبيدي، حمزة محمود (٢٠٠١)، الإدارة المالية المتقدمة الأردن، عمان: مؤسسة الوراق.
[2] السيفو، وليد إسماعيل، بلعربي عبد الحفيظ قدور، والرهيمي، سعد خضير (٢٠٠٧) الاقتصاد الإداري: مدخل كمي في إستراتيجية اتخاذ القرارات (ط1) الأردن عمان الأهلية للنشر والتوزيع.

معايير منح القروض

نموذج معايير الائتمان: (SCS).

قبل اتخاذ القرار الائتماني، تسعى إدارة الائتمان إلى فهم المخاطر التي سيتعرض لها البنك عند منح الائتمان، وأيضاً التعرف على مصادر تلك المخاطر، خاصة وأن هذه المخاطر هي نتيجة لعدد من العوامل التي تشترك جميعها في تحديد حجم المخاطر التي ستتعرض لها دائرة الائتمان، ولكن العامل الأساسي هو الناتج عن رغبة العميل في سداد القروض المستحقة عليه وفوائدها، أو عدم قدرته على تحقيق الدخل المناسب لغرض رد القرض . ولذلك أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير تعرف باسم CS of System وهو CS Five أو نظام الائتمان[1].

1 القدرة على الاقتراض

2 شخصية العميل

3 رأس مال العميل

الضمانات 4 الضمان

5 الظروف المناخية العامة

أنواع القروض الزراعية

وتنقسم القروض الزراعية (بحسب مدة مدتها) إلى ثلاثة أنواع رئيسية: أ- القروض قصيرة الأجل وهي القروض التي تتراوح مدتها من (12-14) شهراً. وتشمل هذه القروض المبالغ المعدة لشراء البذور والأسمدة والمبيدات، وكذلك المبالغ التي تنفق على تهيئة وتهيئة الأرض للزراعة أو المبالغ المدفوعة كتكلفة لجمع المحاصيل، وكذلك تلك التي تساعد في تمويل عمليات التسويق[2]. .

[1] الشديفات، خلدون إبراهيم (٢٠٠١). إدارة وتحليل مالي (١) الأردن عمان: دار وائل للطباعة والنشر ..
[2] شهلوب، على محمد (٢٠٠٧) شؤون النقود وأعمال البنوك (١) سوريا حلب: شعاع للنشر والعلوم.

وتعتبر حاجة معظم المزارعين لهذه القروض ضرورية، خاصة في الدول النامية ذات الوحدات الإنتاجية الصغيرة، حيث تساهم هذه القروض في عملية الاستثمار الزراعي. إن عملية استخدام القروض قصيرة الأجل تؤدي دائما إلى زيادة الكفاءة العملية لأنها تضمن استخدام أدوات ومستلزمات الإنتاج المتنوعة التي تتناسب مع احتياجات المزرعة من تلك المستلزمات. الكفاءة العملية للمزرعة تساعد المزارعين على تحسين دخولهم، مما ينعكس على تحسين ظروفهم الاجتماعية والمعيشية إذا تم استخدامها في الوقت المناسب. ومع ذلك، إذا لم يتم استخدامها في الوقت المناسب، فإنها لن تحقق تلك الأهداف[1].

ب – القروض متوسطة الأجل: تساهم هذه القروض في زيادة الإنتاج الزراعي، وتوسيع المشاريع التنموية، وزيادة دخل المزارعين. وتتراوح فتراتها الزمنية بين (12) شهراً و(10) سنوات. وتشمل هذه القروض في أغلب الأحيان شراء الآلات والآلات والمعدات الزراعية، بالإضافة إلى شراء الأراضي الزراعية وشراء الحيوانات وإنشاء البساتين. استصلاح الفاكهة والأراضي، كما تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم. وتتجلى أهمية هذه القروض في تشجيع التوجه للزراعة المكثفة التي تحقق كفاءة الإنتاج الزراعي.

ج: القروض طويلة الأجل تشمل القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإقامة المشاريع الكبيرة في المزرعة. وغالباً ما تتجاوز فترة السداد لهذا النوع من القروض (10) سنوات. وإذا أحسنت استغلال هذه القروض فإنها قد تؤدي إلى تحقيق تقدم كبير في التنمية وزيادة الإنتاج. تحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية[2].

[1] الصوص، نداء محمد (٢٠١٢) الاقتصاد الإداري (1) الأردن عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
[2] عبد الحميد عبد المطلب (٢٠٠٠). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

السنة	قصيرة الا جل (1)	متوسطة الاجل(2)	طويلة الا جل (3)	المبادرة الزراعية (4)	المجموع الكلي للقروض الممنوحة(5)	نسبة القروض قصير الا جل الى المجموع
2005	52	0	0	-	52	100
2006	0	0	349	-	349	0
2007	1420	0	19989	-	21409	6.6
2008	1267	15971	15971	-	33209	3.8
2009	12592	0	45772	-	58346	21.5
2010	10443	0	53197	-	63640	16.4
2011	12390	0	57643	-	70033	17.6
2012	5906	0	40460	-	46366	12.7
2013	59356	0	170409	-	229765	25.8
2014	85686	0	233478	-	319164	26.8
2015	111328	0	280600	288000	679928	16.3
2016	37262	0	130022	244800	412084	9
2017	46486	0	202652	288000	555338	8.3
2018	206119	0	33614	288000	519733	39.6
2019	197829	0	366667	201000	755469	24.8
2020	65907	0	274538	252500	592945	11.1

المبحث الثالث :- دور المصرف الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية

تسعى وزارة الزراعة لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية بهدف تحسين دخل الأسر الفلاحية وزيادة اسهام القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال مهامها في إجراء البحوث الزراعية، وتوفير المستلزمات والقيام بالإرشاد وتدريب الفلاحين، وإعداد التشريعات، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الخدمات التي لا يقدمها القطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التنموية عبر ما يخصص لها من مبالغ في ميزانية الدولة، وتوفير السيولة النقدية من خلال صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية، وتأهيل الموظفين والفنيين العاملين في أنشطة الوزارة ومعلوم إن مجمل العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي هي بيد القطاع الخاص من فلاحين مزارعين ومستثمرين)، لذا فإن تطوير وإسناد القطاع الخاص سيكون رافدا مهما[1] .

القطاع الخاص :

نشا القطاع الخاص في العراق ضعيفا وغير منظم حيث المنشآت الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب اذ يفتقر الى استخدام التكنولوجيا الحديثة ويمارس نشاطات تقليدية مبعثرة بمعنى انه ما يزال بعيدا عن مزايا الانتاج الكبير في الادارة والتسويق والاستثمار واختيار التكنولوجيا فضلا عن انه يفتقر الى المبادئ الحديثة لعمل الممارسات التجارية ، ولقد عمدت الادارة الاقتصادية للدولة في عقد التسعينات الى اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص تجلى بشكل واضح في اصدار بعض القوانين التي فسحت المجال امامه ليضطلع بدوره في الحياة الاقتصادية في ظل الحصار الاقتصادي المفروض وقتها وقد بذلت محاولات لتوفير القروض من خلال تأسيس صندوق التنمية الذي اسهم بتوفير رؤوس الاموال للقطاع الخاص المحلي، الا ان الوضع السائد في تلك المدة وما عاناه الاقتصاد العراقي من مشكلات اقتصادية وسياسية تمثلت في زعزعة الامن والاستقرار السياسي [2]، وشحة الموارد الاولية وارتفاع تكاليفها فضلا عن التضخم الذي اسهم في تأكل رؤوس الاموال المحلية الذي دفع القطاع الخاص الى تحويل بعض رؤوس امواله الى

[1] رباب ابراهيم محمد العوادي : الموارد المائية في العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، 2017 العراق.
[2] د. فلاح ثويني دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق قسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة 2016.

الخارج بحثا عن فرص افضل للاستثمار. كل ذلك كان له دورا سليبا في عدم تطور القطاع الخاص وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت 7.9%) عام 2000 و 17.8.7.5%) عام(2001 ، 2002 على التوالي . سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003 شهد الوضع السياسي والامني والاقتصادي حالة من الارباك والفوضى اسهمت هي الاخرى باستمرار انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت اذ بلغت حوالي (7%) عام 2004 ثم .2.2 انخفضت الى (2.7%) عام 2005 و (2.9.2.7%، 6.1، 6.8 2.5% 4.5% للأعوام (2006) – (2012) على التوالي (وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء[1].

ولعل أهم التحديات التي تحد من دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي، هي:

1. الأيدي العاملة

بعد عام (2003) جرى استقطاب الأيدي العاملة ذات الخلفية الزراعية إلى نشاطات أخرى مثل الشرطة والجيش، ووظائف أخرى. وللمردود المادي، والأجور في تلك النشاطات اثر كبير إلى جانب عوامل أخرى في تدهور القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية.

2. رأس المال:

لابد من الإشارة إلا إن رأس المال اللازم لتنمية حقيقية في القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة، وذلك لمحدودية حجم رؤوس الأموال المؤثرة في تحقيق تنمية زراعية حقيقية من قبل القطاع الخاص، و من أسباب إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع التنموية الزراعية: عدم توفر رؤوس الأموال الكافية. وانعدام الثقة بينه وبين القطاع الحكومي. لذا فان الدولة مطالبة حاليا في تهيئة وإنضاج بيئة قانونية تساعد على الاسهام بإنشاء المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس الأموال بالتعاون مع القطاع الخاص ومن العاملين فعلا في القطاع. إن طبيعة الملكية تعد من المحددات الأساسية[2] .

1 . التنظيم والإدارة

[1] ليلى ربحي حسن قاسم : اثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية ، 1996.

[2] د. محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيار المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر 4 بغداد 2010، ص 20.

في تنمية القطاع الزراعي، إذ ما زال موضوع تعدد أنواع الحيازة الزراعية. يثير الجدل بوصفه عائقا كبيرا أمام الإنتاج الزراعي الكبير من جهة. ومرجع لعدم الاستقرار الزراعي من جهة أخرى[1].

مقومات النهوض والتطوير وتنمية القطاع الخاص : يمكن تحقيقها من خلال المساهمة الفاعلة وتشجيعه وهي :-

1 - الرعاية الحكومية يحتاج القطاع الخاص إلى رعاية حكومية جادة لإسناده من أجل تحقيق نهوض وتطور بالقطاع الزراعي و تشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد الزراعية نباتية وحيوانية وأعلاف و مستلزمات زراعية وبيطرية مختلفة والتقييد بإجازة الاستيراد، وذلك لإعطاء حماية للمنتج المحلي من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وخاصة وزارة المالية / الهيئة العامة للجمارك، ووزارة الداخلية / المديرية العامة للمنافذ الحدودية.

2. تفعيل العمل بالقوانين ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لأهميتها في حماية المنتج المحلي قانون التعريفة الجمركية، وقانون حماية قانون حماية المنتجات التاوية الجني وصوت إلى استهلت من حدن تصوير التسويق الزراعي بحلقاته كافة وبضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية وإنشاء المخازن المبردة والمجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع [2].

3- توجيه الاستثمار في الحلقات الساندة النشاط القطاع الزراعي مدخلات الإنتاج مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والمكننة ومنظومات الري بالرش والتنقيط والنايلون الزراعي والبيوت البلاستيكية .... الخ، وكذلك الصناعات الزراعية (مخرجات الإنتاج) مثل صناعة التعليب والألبان ومعجون الطماطم وتصنيع وتجارة التمور والحبوب.

[1] احمد ابريهي علي : الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض بغداد، 2009 ، ص 63.
[2] د. احمد الكواز : تصورات حول واقع مستقبل الاقتصاد العراقي المعهد العربي للتخطيط . الكويت ، 2004، ص ٣١٠ .

الواقع الزراعي ومقومات النهوض به

بعد الاستثمار عنصراً مهماً في اقتصاد أي بلد من خلال دوره في النظام الاقتصادي، ولارتباطه الوثيق بصورة مباشرة، وغير مباشرة بالمتغيرات الأخرى كالادخار والاستهلاك والدخل ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية ومستوى التشغيل وللاستثمار الزراعي دور اجتماعي، فضلاً عن دوره الاقتصادي، حيث يسهم في أنتاج السلع الضرورية وتهيئة المواد الأولية للصناعة وتشغيل الأيدي العاملة فضلاً عن دوره المهم في عملية التنمية الاقتصادية بسبب طبيعة الارتباطات بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة [1].

الناتج المحلي الإجمالي :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (42.3) مليار دينار عام 2000 ثم انخفض إلى (26.9 مليار دينار عام 2003 حيث سبب الانخفاض الكبير يعزى الى الحرب لعام 2003 واثارها المدمرة (زيني 2010:20) وهكذا بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وبالاسعار الثابتة (51.7) مليار دينار كما كان عليه في عام 2007 (48.5) مليار دينار. وفي الحقيقة يعود التزايد ذلك الى ارتفاع اسعار النفط ، ودخول بعض الشركات الاستثمارية الى العراق. ثم اخذ بالتزايد حتى بلغ (73.3) مليار دينار عام 2013 كما موضح في الجدول[2].

[1] اياد كاظم عيدان الطائي : البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

[2] هاشم كوجر : الاطار النظري للتنمية الاقتصادية الزراعية واهدافها، الحوار المتمدن ، العدد 3156 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .العراق . 2010.ق.

مساهمة القطاع النفطي و الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الثابتة (1998=100)

السنة	قطاع النفط %	قطاع الزراعة %
2005	61	10.8
2006	59.2	10.7
2007	54.8	13.5
2008	51.6	14.3
2009	47.6	10.9
2010	42.2	13.7
2011	40.4	12.9
2012	42.8	9.2
2013	45.2	7.6
2014	43.6	7.3
2015	41.6	6.7
2016	42.9	7.1
2017	43.3	6.8
2018	41.5	6.9
2019	42.8	7.3
2020	42.8	7.9

اما من حيث بنية الناتج المحلي الإجمالي

فتتباين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة التنمية في العراق ، الا ان هذا التباين رافقته حقيقية ثابتة وراسخة تتمثل في حصول قطاع النفط والتعدين والمقالع على نسبة مساهمة عالية في نسب الارتفاع ارتباطا بالظروف السياسية

والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي، فضلا عن تأثير متغير النفط بالمعطيات الدولية وخاصة الاسعار وعليه تأثرت نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. مساهمة القطاع الاقتصادي النفطي والزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي أولا : مساهمة القطاع النفطي التعدين والمقالع) في الناتج المحلي الاجمالي يعد قطاع النفط من القطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في معظم الأقطار النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ويمكن البدء من خلال تعريف النفط كونه ثروة وطنية سيادية وتمثل عملية استخرج النفط للتصدير تسييلا منها، أي تحويل جزء منها الى عملة اجنبية وعندما نعرف التنمية بمقياس الثروة الوطنية يواجه المجتمع ونخبه السياسية تحديا كبيرا ، لان ذلك يعني وجوب تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض تعادل في الأقل قيمة الجزء المستنزف من الثروة النفطية[1].) 63:2009 ابريهي ويساهم قطاع النفط بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، اذ بلغت نسبة مساهمته 61% عام 2000 كما يظهر الجدول (2) وهي اعلى نسبة مساهمة سجلت خلال المدة (2000) توليد الناتج المحلي الإجمالي، مع تذبذب في – 2013) ولكن هذه النسبة انخفضت في عام 2001 الى (59) ويعزى الانخفاض الى تدهور القدرات الإنتاجية لهذا القطاع من جهة وانخفاض الطلب العالمي بعد احداث أيلول عام 2001 وبعد عام 2003 و بسبب التدمير الذي لحق بالاقتصاد العراقي وبسبب الحرب ومن ثم الإرهاب الذي بدا يسري في جميع انحاء العراق ليصل إلى ذروته في عام 2005[2]. تتأرجح في العادة مساهمته نحو الارتفاع والانخفاض وهذا ما نلاحظه في الجدول (2) إذ كانت حصة هذا القطاع في عام 2000 بـ (10.8%) ثم وصل (12.9) عام 2006واخذت بالانخفاض بعد هذا العام اذ وصلت (7.3%) عام 2009 والى (6.9%) عام 2013 والسبب يعود الى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي، علما ان زيادة سكان العراق من 31 مليون نسمة عام 2009 الى 35 مليون نسمة عام 2013 فاقم الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها البلاد ومن بين الأسباب الاخرى لتدهور الإنتاج الزراعي في العراق هو الجفاف الناتج عن قلة سقوط الامطار وتراجع تدفق مياه نهري دجلة والفرات و انتشار الملوحة ، و سوء الادارة على

[1] د. احمد عمر الراوي : الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة بيت الحكمة العراق ، بغداد 2016.
[2] د. عبد اللطيف جمال رشيد : الموارد المائية في العراق ، مطابعة بيره ميرد. ط 1، السليمانية العراق ، 2017 .

مستوى فلاحة الأرض أو على المستوى الحكومي ، وعدم توفير نوع من الحماية للمحاصيل المحلية.

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %
2005	42.3	1.4
2006	43.3	2.3
2007	40.3	−6.9
2008	26.9	−33.3
2009	41.6	54.6
2010	43.4	4.3
2011	47.8	10.1
2012	48.5	1.4
2013	51.7	6.6
2014	54.7	5.8
2015	57.9	5.8
2016	63.6	9.8
2017	70.0	10.0
2018	73.1	4.4
2019	73.2	4.5
2020	74.0	5.1

الخاتمة

ان مساهمة البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي أو أي قطاع اخرا يعمل على توفير الأموال اللازمة لقيام بعمليات الإنتاج الفلاحي ويعتمد على جملة من الصيغ التمويلية باعتبار أن الفلاحة من النشاطات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري توجب علينا دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و ابراز الدور الذي يلعبه هذا البنك في منح التمويل . من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة فقد تمكنا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية منح القرض لتمويل مشروع فلاحي بالبنك محل الدراسة وذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه سواء كان قرض استغلالي أو قرض استثماري.

النتائج

١.هناك آليات تمول بها البنوك التجارية دورة الاستغلال في قطاع المقاولاتية من خلال منح القروض المختلة خاصة خطابات الضمان البنكية البنوك التجارية ركيزة أساسية في الاقتصاد لما تقدمه من وظائف متنوعة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات.

٢.يمثل التمويل أحد أهم المصادر التي يقوم عليها القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل هذا القطاع.

٣- سياسات التمويل الفلاحي التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

٤.يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ورقلة قروض بكل أنواعها من بينها قرض الرفيق الذي يمنح التمويل نشاطات قصيرة الأجل، وقرض التحدي لتمويل نشاطات متوسطة وطويلة الأجل.

توصيات البحث:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات اهمها :

١.على البنوك التجارية ان تقوم بحملة إعلانية و اشهارية وإعلام الشركات والمؤسسات و جميع العملاء بإبراز جميع أنواع القروض و جميع المزايا و الفوائد و غيرها.

٢.المنافسة بين البنوك يؤثر على تحسين وتطوير جودة خدماتها و هذا بإثارة المنافسة بين البنوك .

٣- ضرورة إقامة برامج توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على النشاطات الفلاحية ومن ثم توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل البنوك وذلك من خلال دراسة طلبات القرض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

٤- تقديم امتيازات وتسهيلات للفلاحين الصغار من أجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

٥- متابعة البنك للقروض الممنوحة وتحصيلها والتأكد من وجود المشروعات الممولة على أرض الواقع.

٦.ضرورة احت ارم العملاء المواعيد تسديد ديون القروض لتفادي العقوبات والإجراءات القانونية.

٧.التخفيف من التكاليف والإجراءات منح التمويل البنكي المقدم للقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية خاصة فيما يتعلق بقرض التحدي.

قائمة المصادر

1- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الأصطخري، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال ،ص43.

2- أبـو حمـد، رضـا صـاحب، وقـدوري، فـائق مشـعل (٢٠٠٥) إدارة المصـارف العـراق الموصل دار ابن الأثير للطباعة والنشر.

3- أبو شاور، منير إسماعيل، ومساعده، أمجد عبد المهدي (٢٠١١) النقود والبنوك (١) الأردن، عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
4- احمد ابريهي علي : الاقتصاد العراقي من التخريب الى النهوض بغداد، 2009 ، ص 63.
5- اديب قاسم، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة، 2010 .
6- إسماعيل علي عباس وهاني عبد الأمير الفيلي، محاسبة المصارف ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2011.
7- اياد كاظم عيدان الطائي : البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
8- البديري حسين جميل (٢٠٠٣) البنوك مدخل إداري ومحاسبي (1) الأردن عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
9- الجنابي، هيل عجمي (٢٠٠٥) إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية (1) الأردن دار المسار للنشر والتوزيع.
10- الجنابي، هيل عجمي، وارسلان، رمزي ياسين (٢٠٠٩) النقود والمصارف : النظرية النقدية (طا)، الأردن، عمان: دار وائل للتوزيع والتوزيع.
11- حربي محمد عريقات سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية – مدخل حديث الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012 .
12- حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر) الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2008.
13- الحيالي، وليد ناجي (٢٠٠٤) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل (١). الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
14- حيدر الفريجي ، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد ٢٣٢٦، ٢٠٠٨.
15- حيدر الفريجي ، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد ٢٣٢٦، ٢٠٠٨.

16- خالد عبد الله براك، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي ، مصر 2010 .

17- د. احمد الكواز : تصورات حول واقع مستقبل الاقتصاد العراقي المعهد العربي للتخطيط . الكويت ، 2004، ص ٣١٠ .

18- د. احمد عمر الراوي : الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة بيت الحكمة العراق ، بغداد 2016.

19- د. رسول عبد جاسم ، الخصخصة ومهمات التكيف الاقتصادي في العراق، مركز العراق للأبحاث، 2005 .

20- د. رسول عبد جاسم ، الخصخصة ومهمات التكيف الاقتصادي في العراق، مركز العراق للأبحاث، 2005 .

21- د. عبد اللطيف جمال رشيد : الموارد المائية في العراق ، مطابعة بيره ميرد. ط 1، السليمانية العراق ، 2017 .

22- د. فلاح ثويني دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق قسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة 2016.

23- د. محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيار المستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر 4 بغداد 2010، ص 20.

24- د. هيثم كريم البدري ، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، بغداد، 2006 .

25- د. هيثم كريم صيوان أزمة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الملامح والاتفاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد (15) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين 2009 .

26- الدسوقي، إيهاب (٢٠٠٩) النقود والبنوك والبورصة (٢) مصر القاهرة: دار النهضة العربية.

27- رباب ابراهيم محمد العوادي : الموارد المائية في العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، 2017 العراق.

28- الزبيدي، حمزة محمود (٢٠٠١)، الإدارة المالية المتقدمة الأردن، عمان: مؤسسة الوراق.

29- السيفو، وليد إسماعيل، بلعربي عبد الحفيظ قدور، والرهيمي، سعد خضير (٢٠٠٧) الاقتصاد الإداري: مدخل كمي في إستراتيجية اتخاذ القرارات (ط1) الأردن عمان الأهلية للنشر والتوزيع.

30- الشديفات، خلدون إبراهيم (٢٠٠١). إدارة وتحليل مالي (١) الأردن عمان: دار وائل للطباعة والنشر ..

31- شهلوب، على محمد (٢٠٠٧) شؤون النقود وأعمال البنوك (١) سوريا حلب: شعاع للنشر والعلوم.

32- الصوص، نداء محمد (٢٠١٢) الاقتصاد الإداري (1) الأردن عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

33- العبادي ، احمد المختار في تاريخ العباسي والفاطمي ، بيروت ، 1979 م ، ص 26.

34- عبد الحميد عبد المطلب (٢٠٠٠). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

35- علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة المصارف دار البداية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2009.

36- كنت كانزمان، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ط١، ٢٠٠٨.

37- ليلى ربحي حسن قاسم : اثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية ، 1996.

38- معتز الدوري ، هل يشهد قطاع السياحة العراقي انتعاشا حقيقياً، نشرة مال وأعمال، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد (1) 2005 .

39- معتز الدوري ، هل يشهد قطاع السياحة العراقي انتعاشا حقيقياً، نشرة مال وأعمال، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد (1) 2005 .

40- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2013.

41- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2013.

42- هاشم كوجر : الاطار النظري للتنمية الاقتصادية الزراعية واهدافها، الحوار المتمدن ، العدد 3156 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .العراق . 2010.ق.